هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق
الدورة الأولى
روما، 7-8 مايو/أيار 2026

موجز رئيسة هيئة المشاورات: الدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

الوثيقة: IFAD14/1/INF.4/Rev.1

التاريخ: 19 يونيو/حزيران 2026

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الأسئلة التقنية:

Åslaug Marie Haga
رئيسة هيئة المشاورات الخارجية
البريد الإلكتروني: aslaug.marie.haga@gmail.com

Ronald Hartman
مدير
شعبة الانخراط العالمي، والشراكات وتعبئة الموارد
البريد الإلكتروني: r.hartman@ifad.org

Raniya Sayed Khan
كبيرة موظفي الشراكات، تجديد الموارد
شعبة الانخراط العالمي، والشراكات وتعبئة الموارد
البريد الإلكتروني: raniya.khan@ifad.org

Charlotte Thumser
محللة الشراكات، تجديد الموارد
شعبة الانخراط العالمي، والشراكات وتعبئة الموارد
البريد الإلكتروني: c.thumser@ifad.org

للمزيد من المعلومات بشأن تجديد الموارد، يرجى زيارة https://www.ifad.org/ar/

موجز رئيسة هيئة المشاورات: الدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

1- اجتمع أعضاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق وإدارة الصندوق في روما وبشكل افتراضي في يومَي 7 و8 مايو/أيار 2026. وكان الغرض من الاجتماع هو استعراض التقدم الذي أحرزه الصندوق في منتصف فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق؛ ومناقشة العرض المقترح للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق وإطاره المالي؛ واستعراض الدروس المستخلصة من مكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن الفعالية التشغيلية والمؤسسية للتجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق؛ ومناقشة النهج المقترح إزاء الالتزامات الإنمائية، والإجراءات القابلة للرصد، وإطار إدارة النتائج.

2- وبعد أن افتتحت الجلسة رئيسة هيئة المشاورات الخارجية، السيدة Åslaug Marie Haga، ألقى رئيس الصندوق بيانا افتتاحيا أكد فيه أنه وسط تصاعد الصدمات العالمية وضيق الحيز المالي وزيادة المخاطر على صغار المنتجين، قدم التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق فرصة حاسمة لتعزيز الأسواق وفرص العمل والقدرة على الصمود في المناطق الريفية على نطاق واسع، والاستفادة من مشاركة القطاع الخاص والابتكار، مع الحفاظ على التيسيرية ومهمة الصندوق المتمثلة في معالجة العوامل المحركة الهيكلية للفقر وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية.

3- وفي اليوم الثاني من الدورة، أُجري حوار مع المديرين الإقليميين في الصندوق قُدمت فيه أفكار بشأن الواقع التشغيلي خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وكيف جرى الاسترشاد بخبرة الصندوق التشغيلية في الأولويات المقترحة للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

4- وأقر الأعضاء بحضور مؤسسات مالية دولية أخرى والمفوضية الأوروبية، التي ستشارك بصفة مراقب صامت في هذه الدورة والدورات المقبلة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

5- واعتُمد جدول الأعمال دون أي تغييرات.

أولا- التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في منتصف المدة

6- قدمت الإدارة العناصر الرئيسية لاستعراض منتصف المدة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، مع الإشارة إلى أن وضع المساهمات في التجديد الثالث عشر لموارد قد نُشر للعلم. ورحب المندوبون بفرصة مناقشة التحديات والدروس قبل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وأشادوا بالإدارة على ما أحرزته من تقدم حتى الآن، لا سيما في ظل السياق العالمي الصعب للغاية الذي يتسم بالصدمات المناخية، والهشاشة، وعدم الاستقرار الجيوسياسي، والقيود المالية. وأشار عدد من الأعضاء إلى أن النتائج عكست زخما قويا، وتركيزا فعالا على تركيز صرف الموارد في المراحل الأولى من البرامج، وتحسينا في التنفيذ التشغيلي مقارنة بالدورات السابقة.

7- واتفق الأعضاء والإدارة على أن الاستفادة من استعراض منتصف المدة ستوجه عملية التنفيذ خلال الفترة المتبقية من دورة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق باعتباره أداة للإدارة التكيفية؛ وأن الدروس المستفادة، إلى جانب الخبرات المكتسبة من الدورات السابقة، ستساهم في بلورة عرض التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وفي الوقت نفسه، سلط عدد من المندوبين الضوء على القيود الكامنة في تقييم الأداء بعد مرور عام واحد فقط من التنفيذ، وحثوا على توخي الحذر في تفسير النتائج والاتجاهات.

8- ورحب المندوبون بقوة أداء الصندوق فيما يتعلق بأهداف تخصيص الموارد نحو البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وأفريقيا والسياقات الهشة؛ بالإضافة إلى التقدم المحرز في القدرة

على الصمود، والعمل المناخي، واللامركزية، والشراكات، والإصلاحات المؤسسية. وجرت الإشادة بالانضباط المالي وقدرة الحافظة على الصمود. ورحب العديد من المندوبين بالتقدم المحرز في تمكين المرأة والإدماج الاجتماعي، مع الإشارة إلى استمرار وجود ثغرات فيما يتعلق بالتغذية والحصائل الجنسانية والوصول إلى الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية. ولقي اعتماد خطط العمل في هذه المجالات ترحيبا، إلى جانب الدعوات إلى التنفيذ السريع والفعال والإدماج المنهجي في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وفي مرحلة تصميم المشروعات.

9- وأعرب الأعضاء عن شواغلهم بشأن الكفاءة التشغيلية والقيمة مقابل المال وجودة التنفيذ، كما أكد بعض المندوبين على ضرورة أن تكون الزيادات في الإنفاق مصحوبة بأدلة واضحة على الفعالية والكفاءة من حيث التكلفة والنتائج. وشُجعت الإدارة على أن تكمل مؤشرات الإنفاق بمقاييس أكثر قوة للقيمة مقابل المال. وأشار الأعضاء أيضا إلى استمرار وجود تحديات تتعلق بالقدرة على إدارة البرامج، ونظم البيانات، وإدارة المعرفة، والجاهزية التشغيلية، والتوريد، وجودة التصميم، والواقعية في الجداول الزمنية لتصميم المشروعات وتنفيذها.

10- وأقر معظم الأعضاء بقوة أداء الصندوق في التكيف مع الظواهر المناخية، وميزته النسبية الواضحة على مستوى التصميم والتنفيذ. كما اعتبر بعض الأعضاء أن التخفيف ينبغي أن يحظى بالأولوية. وفي الوقت نفسه، شدد الكثيرون على أن قدرة صغار المنتجين على الوصول إلى التمويل المناخي لا تزال محدودة للغاية، وشجعوا على مواصلة التعبئة من خلال الشراكات، بما في ذلك مع صناديق المناخ الرأسية، بالإضافة إلى المساهمات المناخية الإضافية الأساسية وبرنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

11- وأكد المندوبون من جديد على أهمية مشاركة الصندوق في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات وتركيزه على بناء القدرة على الصمود، بما في ذلك من خلال التنسيق الوثيق مع الشركاء بما يتماشى مع أوجه التكامل بين ولايات كل منهم. وجرى تسليط الضوء على الاختناقات التي تؤثر على التنفيذ في السياقات الهشة، إلى جانب الحاجة إلى نُهج مصممة خصيصا، وتصاميم مبسطة، ودعم أقوى للتنفيذ.

12- ومن المعترف به على نطاق واسع أن مشاركة القطاع الخاصة تعد عنصرا أساسيا لتوسيع نطاق الأثر واستدامة النتائج. وفي هذا الصدد، لقي تطور العمليات السيادية وغير السيادية والتركيز المتزايد على المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة ترحيبا. ومع ذلك، فقد أُشير إلى الثغرات لا تزال قائمة فيما يتعلق بالتنفيذ وتعبئة الموارد وتوسيع النطاق من خلال القطاع الخاص. وشجع الأعضاء الإدارة على معالجة الاختناقات، وتعزيز المنهجيات لتتبع التعبئة، وضمان التكامل الفعال بين الحوافظ السيادية وغير السيادية.

ثانيا- مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

ألف- عرض التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

13- قدمت الإدارة أولا توجيهات وأولويات إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ورحب المندوبون بجودة مسودة تقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، والتوجه العام لإطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، مشيرين إلى استمراريته مع التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق والدورات السابقة، وتركيزه على الأسواق والعمالة الريفية والقدرة على الصمود، مدعوما بمشاركة القطاع الخاص والشراكات والابتكار. وأكد العديد من المندوبين أن الإطار قدم حجة قوية لمساهمة الاستثمار الريفي إلى ما يتجاوز الزراعة وحدها، بما في ذلك إلى الاستقرار وفرص العمل والنمو الشامل.

14- وأشار عدة أعضاء إلى ضرورة الحفاظ على التركيز القوي على أفقر البلدان والشعوب، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وأفريقيا، والسياقات الهشة، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأقر أعضاء آخرون بأهمية العمل المتمايز للصندوق مع البلدان المتوسطة الدخل والبلدان

المتوسطة الدخل من الشريحة العليا من خلال تبادل المعرفة، والمشاركة في السياسات، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والاستثمار التحفيزي، وتوسيع نطاق النماذج الناجحة. وطلب بعض المندوبين النظر في إدراج إشارة إلى سياسة التخرج في الصندوق في مسودة التقرير.

15- وقد اعتبرت الركائز الثلاث، المتمثلة في الأسواق والعمالة والقدرة على الصمود، عوامل مركزية للميزة النسبية للصندوق، خاصة في ربط الميل الأول بالتدفقات المالية الأوسع. وخلال المناقشات، قدم الأعضاء نقاط إرشادية مختلفة على النحو التالي:

(أ) فيما يتعلق بالأسواق والعمالة، أكد الأعضاء على أهمية سلاسل القيمة الشاملة، والعمالة الريفية وفرص الشباب؛ ودعوا إلى تعزيز الروابط بين الإنتاجية وفرص العمل والوصول إلى السوق، مع الاعتراف بالمفاضلات المحتملة بين تكنولوجيات توفير العمل وإيجاد فرص العمل.

(ب) فيما يتعلق بالقدرة على الصمود، دعا الأعضاء إلى وضوح المفاهيم وتحديد الأولويات. كما أعربوا عن رغبتهم في رؤية تكامل أقوى بين الأمن المائي، والتنوع البيولوجي، ونظم الإنتاج المستدامة، والعمليات في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات، لا سيما بالشراكة مع جهات أخرى.

(ج) فيما يتعلق بالقطاع الخاص، شدد الكثيرون على أن العمليات غير السيادية ينبغي أن تبقى ملتزمة برسالتها، وأن تحقق الإضافية ومنافع واضحة لصغار المنتجين والنساء والشباب، وذلك مع التركيز على الميزة النسبية للصندوق في قدرته على العمل في السياقات الهشة. كما ستكون مواصلة الاهتمام بمنهجيات تتبع تعبئة القطاع الخاص ونتائجها موضع ترحيب.

(د) فيما يتعلق بالابتكار والتكنولوجيا، أكد الأعضاء على ضرورة أن يكون الابتكار مركزا على الأثر وموجها بالطلب. ودعا بعض الأعضاء إلى الاستفادة من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لزيادة الوصول إلى الحلول القابلة للتوسع واعتمادها.

(ه) فيما يتعلق بالإدماج الاجتماعي والاستهداف المتكامل، شجع عدة أعضاء على زيادة التركيز على تمكين المرأة، والتغذية، والشباب باعتبارها عوامل محركة للتحول الريفي الشامل خلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وأعرب آخرون عن رغبتهم في رؤية اهتمام أكبر بالشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة. وطلب بعض الأعضاء تقديم مزيد من التوضيح بشأن الآثار المترتبة على الانتقال من التعميم إلى الإدماج.

(و) حث العديد من الأعضاء الصندوق على مواصلة تعزيز الشراكات على نطاق النظام المتعدد الأطراف بأسره، بما في ذلك مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإنمائية العامة، وكيانات الأمم المتحدة، والوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، بالإضافة إلى القطاع الخاص. وشجع العديد من الأعضاء على المشاركة الفعالة للصندوق في مناقشات مبادرة الأمم المتحدة 80 ومواصلة التركيز على تعزيز الكفاءة.

(ز) وأكد المندوبون على دور الصندوق كوسيط ومجمع للتمويل، لا سيما في بيئات التمويل المقيدة.

16- وشجع بعض المندوبين على البساطة في الإطار، وتقليل التعقيد على المستوى القطري، وتحديد أولويات التدخلات بشكل أوضح، ومطابقة الأهداف والتحولات والطموحات مع التزامات سياساتية واضحة، وإجراءات قابلة للرصد، وإطار واقعي لإدارة النتائج.

باء- الإطار المالي للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

17- رحب الأعضاء بعرض الإدارة للإطار المالي المقترح للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق والسيناريوهات المقترحة، وأشادوا بأن المقترحات مبنية على الأداء المالي القوي للصندوق وإدارته الحكيمة للمخاطر وتصنيفه

الائتماني AA+. واتفقت الإدارة والمندوبون على ضرورة أن تبقى موارد التجديد الأساسية ركيزة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، بما يمكّن الصندوق من مواصلة تركيزه على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والسياقات الهشة وأفريقيا، مع الحفاظ على التيسيرية القوية وعنصر المنح الكبيرة. وفي الوقت نفسه، أشار بعض المندوبين إلى أهمية استمرار العمل مع البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا.

18- ودعا عدة مندوبين إلى تحقيق التوازن بين الطموح والواقعية، حيث طلب بعضهم إدراج السيناريو الأدنى، بمستويات أقل من مستويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، في السيناريوهات كانعكاس واقعي للضغوط المالية التي تواجه الجهات المساهمة. وحذرت إحدى الدول الأعضاء من أن تجديد الموارد في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق قد يقوض الطموح والأثر، وشجعت الإدارة على الحفاظ على سيناريو أعلى يتسم بالطموح المناسب. وشدد بعض الأعضاء على أن الوصول إلى التمويل الميسور لا يزال أمرا حيويا للعديد من البلدان المقترضة، لا سيما تلك التي تعاني من حالة مديونية حرجة. وأكدت الإدارة أنه سيجري وضع سيناريوهات إضافية، وهو ما يبيّن بوضوح المفاضلات بين السيناريوهات، بما في ذلك الآثار على نطاق البرامج، والتيسيرية، والمخصصات، والنتائج.

19- وأكد الأعضاء على أهمية ضمان الاستدامة المالية للصندوق، بما في ذلك من خلال الاستخدام الأمثل لرأس المال القابل للتخصيص، والاستخدام المنضبط للتمويل بالديون، والالتزام المستمر بعتبات وكالات التصنيف. ودعا عدة أعضاء إلى توضيح إضافي بشأن توقعات الدخل، ومسارات التكاليف، وشروط الإقراض والحوافز، بما في ذلك رسوم الالتزام، وكيفية دعم ذلك لجودة التنفيذ، وأداء الصرف، والحوافز القطرية.

20- وأكد بعض الأعضاء على الأهمية المتزايدة للعمليات غير السيادية كوسيلة لتعزيز مهمة الصندوق، وجذب الاستثمارات الخاصة، وتعزيز الروابط بين الحوافظ السيادية وغير السيادية. وأيّد عدة أعضاء تطبيق زيادة تدريجية في مظروف العمليات غير السيادية مع مرور الوقت. وأعرب عدد من المندوبين عن تأييدهم لاستمرار دور الصندوق كشريك موثوق في تقديم التمويل المناخي، بما في ذلك من خلال المساهمات المناخية الإضافية الأساسية، وبرنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، والصناديق الرأسية والأدوات المبتكرة.

21- وأعرب عدة مندوبين عن تأييدهم للتوسع التدريجي لمجموعة أدوات التمويل الخاصة بالصندوق، حيث طلب بعضهم المزيد من النقاش والتوضيح، بما في ذلك مواصلة استكشاف الإصدارات العامة، والاعتماد على خبرة الصندوق الناجحة في الإصدارات الخاصة، مع التأكيد على أن مواءمة المهمة تعتمد على كيفية تخصيص الموارد ونشرها وليس على مصدر التمويل.

ثالثا- التقييم المؤسسي لمكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن التجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق

22- رحب العديد من المندوبين بالتقرير وعرض التقييم المؤسسي لمكتب التقييم المستقل بشأن التجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق، وأكدوا مجددا على أهمية وجود وظيفة تقييم قوية ومستقلة باعتبارها حجر الزاوية في المساءلة والتعلم المؤسسي في الصندوق.

23- وأشار المندوبون بإيجابية إلى مساهمة اللامركزية، وتوسيع الحضور الميداني وتخطيط القوى العاملة، مسلطين الضوء على دور المكاتب القطرية في دعم قدرات التنفيذ المحلية، والحفاظ على استمرارية العمليات، والتمكين من اتباع نُهج أكثر تكيفية، لا سيما في السياقات الهشة. وشدد الأعضاء على ضرورة ضمان توفر عدد كاف من الموظفين والموارد في المكاتب القطرية لاستدامة الأثر والبقاء بالقرب من المناطق الريفية،

وشجعوا على مواصلة التفكير في الأدوات ونماذج الشراكة التي أثبتت أنها الأكثر فعالية، بما في ذلك أمثلة على الأثر القابل للتوسع مثل العمل مع الشعوب الأصلية.

24- وفي الوقت نفسه، أشار الأعضاء إلى التحديات المستمرة المتعلقة بالثغرات في المواءمة بين الطموح والتنفيذ مثل تجاوز الالتزامات، وتحديد الأولويات، والقيمة مقابل المال. وطلبوا مزيدا من التوضيح والتصنيف للعوامل المحركة للتكلفة نظرا لصعوبة تقييم الكفاءة بالنسبة لحجم الإقراض والتعرض. وأيّد معظم الأعضاء توصيات مكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن تحديد تكلفة الالتزامات بشكل أوضح، وتعزيز الميزنة القائمة على النتائج، والمواءمة الأوثق بين وضع البرامج والميزنة ودورات تجديد الموارد.

25- وأعرب الأعضاء عن آراء مختلفة بشأن تحسين قائمة الموازنة والنطاق والنمو، حيث ركز بعضهم على الاستخدام الأمثل لرأس المال بدلا من التوسع العشوائي؛ والحفاظ على التيسيرية؛ والإبقاء على حوكمة ورقابة وإدارة قوية للمخاطر مع تطور النموذج المالي للصندوق. وبشكل عام، شجع الأعضاء على زيادة التركيز الاستراتيجي، وتحديد الأولويات بشكل منضبط، وتقوية الشراكات لتعزيز فعالية الصندوق وشرعيته وجدوى سبل المضي قدما.

رابعا- النهج المقترح للالتزامات وإطار إدارة النتائج

26- ناقشت هيئة المشاورات أيضا النهج المقترح للالتزامات وإطار إدارة النتائج. ورحب الأعضاء عموما بالتوجه العام، مشيرين إلى أن النهج المقترح بني على الدروس المستفادة، ووضع تركيزا أكبر على الانتقائية والتبسيط، وعزز دور هيكلية النتائج كأداة لإدارة الأداء والمساءلة. وسلط عدة أعضاء الضوء على أهمية الحفاظ على تمييز واضح بين الالتزامات السياساتية، والإجراءات القابلة للرصد، ومؤشرات إطار إدارة النتائج، محذرين من الإفراط في تحميل الإطار ومشددين على قيمة التركيز والاتساق والمصداقية.

27- ورحب العديد من الأعضاء بتبسيط المؤشرات، لا سيما في المستوى الثالث، والتركيز المعزز على مؤشرات الحصائل والأثر في المستوى الثاني، مع التأكيد على الحاجة إلى تحقيق توازن بين الطموح وقابلية التنفيذ وتوافر البيانات. وفي الوقت نفسه، قدم الأعضاء عددا من الاقتراحات المحددة المتعلقة بمزيد من الوضوح المنهجي والشفافية قبل تحديد الأهداف، ووضع معايير وأمثلة أوضح للالتزامات، وتحسين تتبع تنفيذ الالتزامات مع مرور الوقت. وشدد عدة أعضاء على أهمية البيانات الموحدة والمصنفة والرصد القائم على النتائج لدعم التعلم والإدارة التكيفية والمساءلة.

28- واقترح بعض الأعضاء مؤشرات موسعة أو محسنة في مجموعة من المجالات المواضيعية، بما في ذلك العمالة، والتغذية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتعبئة القطاع الخاص، والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والاستدامة البيئية، وإدارة المعرفة، والشفافية، والمساءلة. وأشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أن الاستهداف ينبغي أن يقتصر على الأنشطة المرتبطة بالمهمة الأساسية للمؤسسة.
وأكد عدة أعضاء على ضرورة الاستمرار في إدراج مواضيع التعميم، بما في ذلك العمل المناخي والإدماج الاجتماعي، بشكل كاف في إطار إدارة النتائج، وعدم إضعافها من خلال التبسيط. وفي هذا الصدد، طلب عدة أعضاء مزيدا من المعلومات بشأن ما يعنيه التحول من التعميم إلى النُهج المتكاملة في التطبيق العملي.

29- وأحاطت الإدارة علما بالتوجيهات والاقتراحات المقدمة، وأكدت أنها ستواصل استعراض وتحسين إطار إدارة النتائج الخاص بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وسيجري تقديم مقترحات الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد في الاجتماع غير الرسمي القادم في 15 يونيو/حزيران.

خامسا- البيان الختامي

30- أشار رئيس الصندوق، في كلمته الختامية، إلى الإقرار المشترك بالضرورة الملحة للاستثمار في المجتمعات المحلية الريفية وإلى الدعم الواسع لمهمة الصندوق وأولوياته وتوجهه العام في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وشدد على أن مشاركة الدول الأعضاء واتخاذ خيارات منضبطة في الأشهر القادمة سيشكلان عاملين حاسمين في تحويل الطموح إلى أثر موثوق ودائم. وحددت رئيسة هيئة المشاورات الخطوات المقبلة، بما في ذلك عقد الاجتماع غير الرسمي في 15 يونيو/حزيران، لمواصلة المناقشات بشأن الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد والسيناريوهات المالية. ووجهت الشكر إلى جميع الدول الأعضاء، والمترجمين الفوريين وموظفي الصندوق على إسهاماتهم في نجاح الدورة الأولى لهيئة المشاورات.